نيابة بعض حروف الجر عن بعض

للأستاذ الكبير (ا. ع)

كان لكلمة الشاعر الكبير الأستاذ محمد عبد الغني حسن (بالعدد ٤٠٩ من الرسالة) أثر بالغ في نفسي، لأدبها الجم، وإنصافها للحق

ولقد حدت هذه الكلمة التقديرية على أن أتاحت لي موضوعاً طالما تمنيت أن أكتب فيه، موضوعاً كثرت فيه وقفاتي في مجالس التعليم، لما كنت أرى من إهماله وسوء فهمه وتشويه الغرض منه

هذا الموضوع هو (نيابة بعض حروف الجر عن بعض).

قال الأستاذ:

«أما قول الأستاذ الفاضل: إن الفعل (تفيأ) يتعدّى بالباء، أو بنفسه كما صنع أبو تمام، ولا يتعدى باللام، كما جاء في قصيدة (ميلاد نبيّ)[1]، فهو قول نقبله على العين والرأس ولكني أضيف إليه أن تعدية هذا الفعل باللام ليست خطأ؛ لحروف الجر ينوب بعضها عن بعض.»

هكذا أطلق الأستاذ هذا الحكم من كل قيد، فيتوهم من هذا الإطلاق أن كل حرف من حروف الجر يجوز أن ينوب عن أي حرف آخر منها. وهو ما لم يقل به أحد من النحويين القدماء أو المحدثين. ولا يمكن أن يعتقده الأستاذ أو يقول به. وإنما هي عبارة شاعت على الألسنة، وتناقلها الناس منذ بعيد من غير تأمل أو بحث

فلهذا أردت أن أوضح المقام ببعض التوضيح، وأن أكشف عن أسسه العامة وقواعده. ولستُ أدعي أني أضيف إليه جديداً؛ فقد بسطه العلماء بسطاً، وأفاضوا فيه إفاضة ليس وراءها من مزيد، وإن كانوا قد أثاروا في خلافهم ومناقشاتهم عجاجاً استبهم وراءه بعض الحقائق أو أشكل

* * *

لما تدارس العلماء كتاب الله والشعر القديم، منذ فجر النهضة العلمية الإسلامية، فطنوا لأن بعض الأفعال والمشتقات التي تتعدى ببعض حروف الجر، تؤدي معنى غير معناها الوضعي فعكفوا على تعليل ذلك، وانقسموا جماعات، وأشهرهم البصريون والكوفيون

فالبصريون يقولون: (١) إما بتضمن العامل معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف، كما في قوله تعالى: «وأحسن بي إذ أخرجني من السجن[1]». فالفعل (أحسن) لا يتعدى بالباء، فضُمّن معنى (لطف)؛ (٢) وإما بأن الحرف الذي تعدّى به العامل قد استعير لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدى به العامل ـ استعارة تبعية ـ وذلك كقول طرفة:

وإن يلتق الحي الجميع تُلاقني
إلى ذروة البيت الكريم المصمَّد[2]

فقد استعيرت (إلى) لمعنى (في)، إذ أن (تلاقني) لا يتعدى بإلى؛ (٣) وإما بالشذوذ، إن لم يتأت التضمين في العامل بشروطه أو الاستعارة في الحرف بشروطها. فليرجع القارىء إلى هذه الشروط في كتب البلاغة إن شاء

فأنت قد رأيت أنه لا نيابة لحرف عن حرف عند البصريين، فليس للحرف معنى وضعي عندهم إلا معنى واحد

والتضمين قياسي على المختار من أقوال العلماء، وعلى ما قرره «مجمع فؤاد الأول للغة العربية» — وكذا الاستعارة في الحرف. فلنا إذاً أن نترخص فيهما، وأن نراعي منهما في كلامنا من نظم أو نثر ما نشاء.

* * *

وأما الكوفيون فيقولون: إن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريق الوضع: أي إن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد[3]، فهو مشترك وضعاً بين جميع ما ورد له من

(١) في البيت:
مفترقين هناك . . . لم يتفيئوا ظلة . . . أو يمسكوا بنان

(١) وقال الكوفيون: إن الباء فيه للغاية، وإنها ثابت من (إلى). فلا تضمين إذاً.

(٢) المصمد: الذي يصمد إليه ويقصد

(٣) وسبيل معرفة هذه المعاني تتبعها في المعجمات وكتب النحو المطولة

المجاز [1] ؛ فبعضها يكثر استعماله ، وبعضها يقل . فيوهم وضع ذى المعنى القليل الاستعمال موضع الكثير أن هناك معنيين اشتمل عليهما العامل : فلا يجوز عندهم فى الحرف . وإنما هى نيابة محضة

وهاك مثالاً موضحاً : فقد عد ابن هشام للباء أربعة عشر معنى ، منها الاستعلاء ، قال : (نحو : « مَنْ إنْ تأمَنْه بقِنْطار » ، بدليل : « هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل . »)

فالعرب — على رأى الكوفيين — قد وضعوا (على) والباء لمعنى الاستعلاء . غير أنه فى (على) أكثر دوراناً منه فى الباء . فاعتبرت (على) أصلاً فى هذا المعنى ، واعتبرت الباء نائبة عنها ، وإن كانت أصيلة فيه . فتأمنه بقنطار ، أى عليه .

* * *

ولكن من يتتبع الكتب التى توسعت فى الكلام على (نيابة بعض حروف الجر عن بعض) ، — ولا سيما المغنى — يجد فيها عراكا عنيفاً حول الشواهد التى جيء بها لذلك ؛ فهى بين أخذ ورد ، وجذب ودفع . فهذا يسلم بنيابة الحرف فى مثال ، وهذا يتأوله فيخرجه عنها بضروب من الحجاج والفلسفة النحوية . فسقطت بذلك فى هذا المعترك طائفة ليست بالقليلة من الشواهد ، كانت — لو أنها ظلت سالمة — تكون قوة لقياسية هذا الباب .

ولو أنى أنشأت أضرب الأمثلة لذلك من هذه الكتب ، لخرجت عما أنا بسبيله . ومن طريف ما يقال هنا أن سيبويه لم يعترف للباء إلا بمعنى واحد هو الإلصاق ، وخرّج عليه كل ما عدّوه لها من المعانى . وقال ابن عصفور : لو صح مجيء (إلى) بمعنى (فى) لجاز : زيد إلى الكوفة [2]

فأنت ترى كيف ضاقت بذلك دائرة النيابة فى حروف الجر حتى كانت من النوادر . وقد عبر ابن هشام عن هذا المعنى فى (مغنى اللبيب) ، فى باب (التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها) . قال : [منها] قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؛ وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به . وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم : (ينوب) . وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك ، يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة . ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم

فنيابة حرف من حروف الجر عن آخر عند الكوفيين ليست ممهّدة السبل ، كما قد يُظَن بادئ الرأى ؛ فإنه يجب لقياسيتها ألا تَنْبو عن الذوق العربى وأساليبه فى التعبير ، وأن يكون الحرف النائب قد جاء لمعنى الحرف المنوب عنه وضعاً كما قد فهمت مما مر بك

* * *

والآن فلنعد إلى بيت الأستاذ الذى كان مبعث هذا النقاش وقد رأيت أنه أجاب عن اعتراضى على تعدية (يتغيثوا) باللام بأنه ليس خطأ ... الخ . ويظهر أنه اعتبر اللام نائبة عن الباء [1]

ولم أر فيما لدىّ من المراجع أن اللام تنوب عن الباء ولكنهم قالوا بنيابتها عن (فى) ، كما فى قوله تعالى : « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » ، وكقوله : « لا يجليها لوقتها إلا هو » ، وكما فى قولهم : « مضى لسبيله »

فعلى اعتبار أن اللام فى البيت نائبة عن (فى) لم يخطئ الأستاذ فى تعبيره ، مهتدياً بسليقته السليمة ، وإن لم يقصد إلى هذه النيابة عند إنشاء البيت

* * *

هذا ما أمكن إيجازه من هذا الموضوع الذى أرجو أن أكون قد وفقت للكشف عن وجه الصواب فيه

(ا . ع)

---

(١) ولا ينافيه ذكر (النيابة) ؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادراً من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر ، حكموا بأن الآخر نائب ، وإن كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة

(٢) وقد مثل المجوزون بقوله تعالى : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » وبغير ذلك .

(١) قد ذكرت فى مقال فى العدد ٤٠٧ من الرسالة أن (تنبأ) يتعدى بالباء وبنى ، وبنفسه أيضا كما جاء فى شعر أبى تمام . ولكن الأستاذ أغفل فى تعقيبه — سهوا على ما يظهر — عند نقله عباراتى ، أنه يتعدى بنى أيضا .